مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

تموز/يوليو 2015*

OCHA

القضايا الرئيسية:

- انخفاض كبير في العنف الإسرائيلي الفلسطيني وفي الإصابات الناجمة عنه في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال النصف الأول من عام 2015، مقارنة بالأشهر الستة السابقة
- تهديدات متزايدة بالهدم والتهجير القسري في مجتمعين رعويين في المنطقة (ج) من الضفة الغربية.
- السماح لأكثر من 275,000 فلسطيني بالدخول إلى القدس الشرقية لأداء صلاة الجمعة في شهر رمضان. ولكن أعيد فرض بعض القيود عقب هجمات فلسطينية.

أبرز الأرقام في نيسان/أبريل 2015

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	3
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	68
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	47
مهجرون في الضفة الغربية	31

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015

705 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 42.9% من التمويل

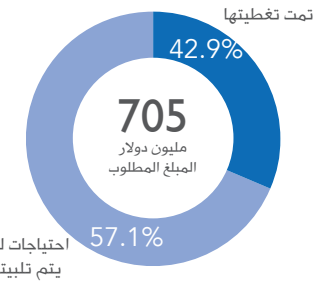

نظرة عامة

شهد تموز/يوليو ذكرى مرور عام واحد على اندلاع الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، والتي أسفرت عن عدد غير مسبوق من الضحايا المدنيين بين الفلسطينيين والمنازل الفلسطينية المدمرة. وبالرغم من مرور عام لا يزال معظم الناس في غزة يكافحون للتكيف مع الخسائر الهائلة التي أصابتهم ويحاولون إعادة بناء حياتهم. تسلط هذه النشرة الإنسانية الضوء على حالة علاء البالغ من العمر 19 عاما، من مخيم جباليا للاجئين، والذي نجا من غارة جوية قتلت جميع أفراد أسرته المكونة من 11 فرداً في المبنى الذي كانوا قد انتقلوا إليه. وخلال الأعمال القتالية، كان هناك 142 أسرة فلسطينية على الأقل قتل ثلاثة أو أكثر من أفرادها في نفس الحادث ووصل مجموع القتلى في مثل هذه الحالات إلى 742 قتيلاً.

منذ وقف إطلاق النار المؤقت في 26 آب/أغسطس 2014، انخفضت أعمال العنف في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل تدريجي. وكان عدد الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين خلال النصف الأول من عام 2015 أقل بكثير مما كان عليه في الأشهر الستة السابقة، حتى

حاجز جيلو، فلسطينيون يصلون إلى القدس الشرقية لأداء صلاة الجمعة في رمضان، 3 تموز/يوليو

محتويات التقرير

انخفاض في الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في حزيران/يونيو وفي النصف الأول من 2015..... 3

تخفيف القيود المفروضة على التنقل مؤقتا خلال شهر رمضان..... 6

بعد عام ، الناجون في غزة يكافحون للتكيف مع الخسائر..... 8

مواجهة انعدام الأمن الغذائي لدى الرعاة البدو في المنطقة (ج) في الضفة الغربية..... 11

صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع يقدم 2,5 مليون دولار أمريكي لدعم الاستجابة الإنسانية الضرورية 13

نظراً للاختلاف في فترات التغطية في مقاطع معينة، سيشير الشهر في عنوان نشرة الشؤون الإنسانية اعتباراً من تموز/يوليو 2015 إلى الشهر الذي تصدر فيه النشرة بدلا من الفترة المشمولة في محتويات التقرير.

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

بعد استثناء الأعمال القتالية في غزة، مع أقل عدد من الإصابات في صفوف الفلسطينيين سجله حزيران/يونيو في أكثر من ثلاث سنوات. ولكن في ظل غياب وقف دائم لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس، ومع توقف مفاوضات السلام لإنهاء الاحتلال الذي طال أمده، يبقى الوضع هشاً بطبيعته ويبقى احتمال حدوث جولة جديدة من العنف حاضراً على الدوام.

وتتفاقم هشاشة الوضع بسبب بطء وتيرة إعادة الإعمار والظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية في الجيب الساحلي. حيث أنه لا يزال هناك ما يقرب من 100,000 شخص دمرت منازلهم أو لحقت بها أضرار كبيرة مهجرين، ومعظمهم في ظروف غير مستقرة. وبعد أشهر من التأخير، توصلت السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في تموز/يوليو إلى اتفاق على آلية جديدة تسمح بدخول الواردات من مواد البناء المقيد دخولها إلى غزة لإعادة بناء المنازل التي دمرت بالكامل. وسيمكن هذا الاتفاق من بدء أول مشروع إسكان على الأرض لإسكان حوالي 1,000 أسرة مهجرة. ولكن، الفجوات الكبيرة في التمويل قد تؤجل إنطلاق مشاريع إضافية.

وفي الضفة الغربية ما زالت القيود الإسرائيلية المفروضة على استخدام الفلسطينيين للأراضي في المنطقة (ج) وحالة الضعف المتصلة بها مصدراً هاماً للتوتر. وكانت هناك تهديدات متزايدة، خلال شهر تموز/يوليو، بعمليات الهدم والتهجير القسري لمجتمعين رعويين في المنطقة (ج): سوسيا في الخليل وأبو نوار في محيط القدس. وأثار ذلك تدخل العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من المعنيين للرد على هذه التهديدات، والتي لم يتمّ تنفيذها حتى الآن. وتواصل المنظمات الإنسانية تقديم الدعم الضروري لزيادة قدرة حوالي 30,000 فلسطيني يعيشون في المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) على استعادة وضعهم، بما في ذلك التوزيع المنتظم للمساعدات الغذائية، على النحو المبين في هذه النشرة.

كانت هناك تهديدات متزايدة، خلال شهر تموز/يوليو، بعمليات الهدم والتهجير القسري لمجتمعين رعويين في المنطقة (ج): سوسيا في الخليل وأبو نوار في محيط القدس. وأثار ذلك تدخل العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من المعنيين للرد على هذه التهديدات

ووافقت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر، في المنطقة (ج) أيضاً،على خطط لبناء أكثر من 900 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية، والتي تعتبر غير شرعية بموجب القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، في أعقاب تنفيذ قرار المحكمة الإسرائيلية العليا الذي أمر بهدم مبنيين أقيما دون ترخيص على أراض فلسطينية خاصة في مستوطنة بيت إيل، قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي المضي قدماً في بناء 300 وحدة سكنية في هذه المستوطنة، وفقا لتقارير إعلامية.

وفي تطور إيجابي، خففت السلطات الإسرائيلية القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل خلال شهر رمضان. وكان لهذه الإجراءات أثر إيجابي على حق الفلسطينيين في حرية التنقل، وحرية العبادة والحياة الأسرية. ولكن تم إلغاء بعض هذه التسهيلات تدريجياً رداً على عدد من الهجمات الفلسطينية، مما أثار القلق بشأن العقوبات الجماعية التي تُفرض على السكان على نطاق أوسع.

وفي أول زيارة له إلى قطاع غزة، سلط روبرت بايبر، منسق الشؤون الإنسانية الجديد للأرض الفلسطينية المحتلة، الضوء على الحاجة الملحة لتسريع إعادة الإعمار. ودعا الدول الأعضاء إلى الوفاء بتعهداتهم التي قطعوها على أنفسهم ودعا السلطات الإسرائيلية لإعادة النظر في القيود الحالية المفروضة على الاستيراد. وقال السيد بايبر، «الفلسطينيون في غزة بحاجة إلى تخليصهم من هذه الدوامة المستمرة من الأزمات». كما زار أيضا مجتمع سوسيا في الضفة الغربية، وأكد أن «تدمير ممتلكات خاصة في الأرض المحتلة محظور بموجب القانون الإنساني الدولي، [داعيا] السلطات الإسرائيلية إلى وقف كل عمليات هدم المباني الفلسطينية في المنطقة (ج) وتوفير نظام للتنظيم والترخيص لسكانها يسمح لهم بتلبية احتياجاتهم».

انخفاض في الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في حزيران/يونيو وفي النصف الأول من 2015

استمرار المخاوف المتصلة باستخدام الذخيرة الحية في حالات السيطرة على الحشود

قتلت القوات الإسرائيلية في حزيران/يونيو ثلاثة مدنيين فلسطينيين وأصابت 66 آخرين في اشتباكات وحوادث أخرى في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وسُجلت جميع حالات الوفاة و58 إصابة في الضفة الغربية. وخلال نفس الفترة، قتل الفلسطينيون اثنين من المدنيين الإسرائيليين وأصابوا تسعة آخرين، وكذلك خمسة من أفراد القوات الإسرائيلية.[1]

وعلى الرغم من الزيادة النسبية في حوادث القتل، شهد حزيران/يونيو أقل عدد من الإصابات في صفوف الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ كانون الثاني/يناير عام 2012.

و جميع القتلى الفلسطينيين الثلاثة قتلوا بالذخيرة الحية: رجل يبلغ من العمر 23 عاما أُطلقت عليه النار خلال عملية تفتيش واعتقال في مخيم جنين للاجئين؛ ورجل يبلغ من العمر 22 عاما أُطلقت عليه الذخيرة الحية خلال مواجهات في قرية كفر مالك (رام اللّه)؛ وفلسطيني يبلغ من العمر 23 عاما قتل على حاجز الحمرا (نابلس). و أفادت وسائل الإعلام، نقلا عن مصادر عسكرية إسرائيلية، أنّ رجلين قتلا أثناء محاولتهما إلقاء قنابل حارقة، والثالث بعد إطلاقه النار على الجنود.

ووقعت غالبية الإصابات في الضفة الغربية أثناء حوادث في محافظتي القدس ورام اللّه، وفي الغالب وقعت في سياق اشتباكات تضمنت إلقاء الحجارة باتجاه القوات الإسرائيلية، والمظاهرات الأسبوعية في قرية كفر قدوم في محافظة قلقيلية. وأصيب أيضا ثمانية فلسطينيين في المنطقة المقيد الوصول إليها على طول السياج المحيط بقطاع غزة مع إسرائيل.

وقتل اسرائيليان برصاص فلسطيني: أحدهما أُطلقت عليه النار في منطقة قريبة من قرية دير إبزيع (رام اللّه)، والآخر أُصيب في شارع يقع بالقرب من بؤرة استيطانية في منطقة نابلس. وأُصيب أربعة إسرائيليين آخرون بجروح أيضا برصاص فلسطيني حي في حادثين منفصلين. واعتقلت القوات الإسرائيلية عددا من الفلسطينيين المشتبه بارتكابهم هذه الحوادث. وأصيب خمسة مدنيين إسرائيليين آخرون واثنان من أفراد القوات الإسرائيلية في حوادث إلقاء الحجارة. وأصيب إسرائيليان آخران في حوادث طعن خلال شهر حزيران/يونيو.[2]

أطلقت القوات الإسرائيلية النار وقتلت ما مجموعه 13 مدنياً فلسطينياً في الضفة الغربية، من بينهم طفلان، خلال النصف الأول من عام 2015 وهو ما يعدّ انخفاضاً مقارنة بـ 38 حالة وفاة، بينهم ثمانية أطفال، سُجلت في النصف الثاني من عام 2014.

فلسطينيون أصيبوا بجراح على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية
ذخيرة حية مقابل إصابات أخرى

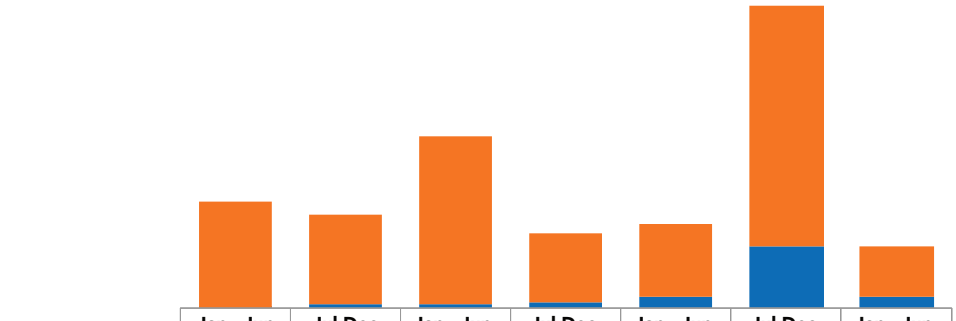

	Jan - Jun 2012	Jul-Dec 2012	Jan - Jun 2013	Jul-Dec 2013	Jan - Jun 2014	Jul-Dec 2014	Jan - Jun 2015
إصابات أخرى	1613	1356	2536	1037	1104	3663	777
ذخيرة حية	7	53	65	96	174	929	175

عدد أقل من الإصابات في النصف الأول من عام 2015

طرأ بشكل عام انخفاض ملموس في العنف الإسرائيلي الفلسطيني والإصابات الناجمة عنه في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال النصف الأول من عام 2015 مقارنة بالأشهر الستة السابقة. وهذا الانخفاض لا يزال كبيراً حتى لو تم استثناء الإصابات في غزة خلال التصعيد في الصيف.

في الضفة الغربية، أطلقت القوات الإسرائيلية خلال النصف الأول من عام 2015، النار وقتلت ما مجموعه 13 مدنياً فلسطينياً، من بينهم طفلان. وهذا أقل من 38 حالة وفاة، بينهم ثمانية أطفال، سُجلت في النصف الثاني من عام 2014. جميع حالات الوفاة بين الفلسطينيين، باستثناء حالة واحدة، في هذا العام كانت من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 17 عاماً و27 عاماً، باستثناء رجل يبلغ من العمر 41 عاماً أصيب بعيار ناري في القدس الشرقية بعد أن قام بدهس مجموعة من رجال شرطة حرس الحدود الإسرائيلية. أربعة من حالات الوفاة بين الفلسطينيين وقعت خلال الردود على طعن أفراد من القوات الإسرائيلية؛ والحالات الثلاث الأخرى وقعت خلال اشتباكات شملت رشق القوات الإسرائيلية بالحجارة؛ وقتل طفل يبلغ من العمر 17 عاماً بينما كان يحاول سرقة سيارة بحسب الادعاءات؛ وحالات الوفاة المتبقية وقعت في ظروف أخرى.

وخلال فترة الستة أشهر هذه، أصابت القوات الإسرائيلية ما مجموعه 952 فلسطينياً، 20 بالمائة من الرقم المعادل في النصف الثاني من عام 2014 (4,592 إصابة بين الفلسطينيين). شهدت هذه الفترة الأخيرة من عام 2014 توترات متزايدة خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية الواسعة النطاق عقب اختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين على يد الفلسطينيين؛ واختطاف وحرق طفل فلسطيني وهو حي على يد الإسرائيليين؛ والأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل؛ والمخاوف من التغييرات على الوضع القائم في المسجد الأقصى المبارك.

وفي قطاع غزة، سُجلت وفاة واحدة على يد القوات الإسرائيلية في النصف الأول من عام 2015: ففي 25 آذار/مارس، تم إطلاق النار على صياد عمره 32 عاماً، وقتل حين كان يصطاد السمك على مسافة حوالي خمسة أميال بحرية قبالة شاطئ غزة كما ذُكر، أي ما يقرب من كيلومتر واحد من السياج الشمالي مع إسرائيل. وخلال نفس الفترة، سُجلت 47 إصابة بين المدنيين الفلسطينيين في المناطق المقيد الوصول إليها في البر والبحر، بانخفاض عن 54 إصابة في نفس الفترة من عام 2014 منذ وقف إطلاق النار في آب/أغسطس.

أصابت القوات الإسرائيلية في عام 2015 حتى الآن ما مجموعه 952 فلسطينياً، وهو ما يعادل 20 بالمائة من الرقم المعادل في النصف الثاني من عام 2014. شهدت هذه الفترة الأخيرة من عام 2014 توترات متزايدة، تقلصت إلى حد كبير هذا العام.

إصابات فلسطينية في الضفة الغربية بالسلاح
كانون الثاني/يناير – حزيران/يونيو

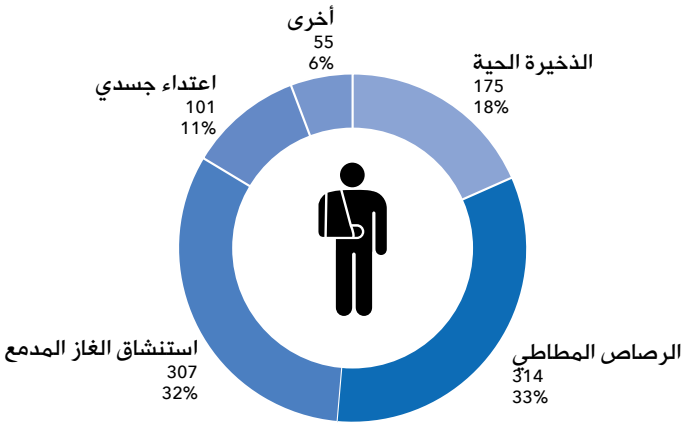

ضابط إسرائيلي كبير أطلق النار على ولد فلسطيني وقتله

في 3 تموز/يوليو 2015، أطلق قائد إسرائيلي برتبة لواء النار على فتى فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاماً وقتله بالقرب من حاجز قلنديا (القدس). البيانات الأولية من السلطات الإسرائيلية دافعت عن طريقة التعامل مع الحادث الذي وقع في مواجهة «تهديد حقيقي قاتل». ولكن، لقطات فيديو نشرتها منظمة بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، تشير إلى أنه في الوقت الذي أطلقت فيه النار على الشاب، كان في حالة فرار ولم يكن يشكل تهديدا.[3] وذُكر أن الشرطة العسكرية الإسرائيلية فتحت تحقيقا جنائيا في القضية.

وكان هناك أيضاً انخفاض عام في عدد الإصابات بين الإسرائيليين على يد الفلسطينيين. في الأشهر الستة الأولى من عام 2015، قتل ثلاثة إسرائيليين وأُصيب 43 آخرون بجراح مقابل 12 حالة وفاة (بينهم 11 مدنياً، وأربعة أطفال) و 104 إصابات في فترة ما بعد وقف إطلاق النار في عام 2014. والغالبية (29) من الإصابات الإسرائيلية كانت في حوادث شملت إلقاء الحجارة، وتبعها خمس إصابات نتيجة عمليات طعن، وأربع إصابات في حوادث إطلاق نار.

هذا الاتجاه يتفق مع تقارير وكالة الأمن الإسرائيلي (المعروف سابقا باسم جهاز الأمن العام أو الشاباك) بأن الهجمات الفلسطينية على المدنيين الإسرائيليين وقوات الأمن قد انخفضت عن المعدل الشهري، من 160 بين أيلول /سبتمبر وكانون الأول /ديسمبر 2014 إلى 117 بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو من عام 2015.[4]

على الرغم من الانخفاض في عدد الإصابات، كانت نسبة الإصابات الناجمة عن الذخيرة الحية نفس النسبة تقريبا كما في النصف الثاني من عام 2014. وقعت غالبية هذه الإصابات في حالات السيطرة على الحشود، مما أثار مخاوف بشأن الاستخدام المفرط للقوة.

لا تزال نسبة الإصابات بالذخيرة الحية مرتفعة على الرغم من الهدوء النسبي

وعلى الرغم من الهدوء النسبي والانخفاض العام في عدد الإصابات، كانت نسبة الإصابات الناجمة عن الذخيرة الحية خلال النصف الأول من عام 2015 بلغت 18 بالمائة، نفس النسبة تقريبا كما في النصف الثاني من عام 2014 التي بلغت 20 بالمائة. وقعت غالبية هذه الإصابات في حالات السيطرة على الحشود، وأساساً المظاهرات والاشتباكات التي شملت إلقاء الحجارة على القوات الإسرائيلية، مما أثار مخاوف بشأن الاستخدام المفرط للقوة.[5]

سلطت اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التي عينها مجلس حقوق الإنسان للنظر في الأحداث التي وقعت في الأرض الفلسطينية المحتلة في صيف عام 2014، الضوء على هذه المخاوف. وأشارت اللجنة إلى أن «انتشار استخدام الذخيرة الحية يثير حتماً خطر الوفاة أو الإصابة الخطرة. إن استخدام الأسلحة النارية ضد أولئك الذين لا يشكلون خطرا على الأرواح أو إصابات خطرة يشكل انتهاكا للحظر على الحرمان التعسفي من الحياة، وربما، وهذا يتوقف على الظروف، تصل إلى فعل القتل العمد». [6]

تخفيف القيود المفروضة على التنقل مؤقتا خلال شهر رمضان

تمت إعادة بعض القيود في أعقاب هجمات فلسطينية

بمناسبة شهر رمضان، الذي بدأ في 18 حزيران/يونيو، خففت السلطات الإسرائيلية بعض القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وكان لهذه الإجراءات أثر إيجابي على حق الفلسطينيين في حرية التنقل، وحرية العبادة والحياة الأسرية. ولكن، رداً على سلسلة من الهجمات الفلسطينية (انظر قسم انخفاض في عدد الإصابات)، ألغت السلطات الإسرائيلية تدريجيا بعض هذه الإجراءات، مما أثار مخاوف بشأن العقوبات الجماعية.

وحتى وقت قريب، مُنع جميع الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية من الوصول إلى القدس الشرقية دون الحصول على تصريح خاص. يمكن لحاملي التصاريح الوصول إلى المدينة عبر أربعة حواجز على طول الجدار: قلنديا، وجيلو، وشعفاط، وزيتون. في آذار/مارس 2015، رفعت السلطات الإسرائيلية شرط الحصول على تصريح للرجال فوق 55 عاماً والنساء فوق 50 عاماً الذين يعبرون من أحد هذه الحواجز بعد الساعة الثامنة صباحاً.

وخلال شهر رمضان، تم توسيع الإعفاء من شرط الحصول على تصريح في أيام الجمعة للرجال أكثر من 40 عاماً والفتيان دون 13 عاماً، وجميع الإناث، للسماح للمزيد من الناس بالقدوم إلى المسجد الأقصى لأداء الصلوات العادية. والذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و40 عاماً مؤهلون للحصول على تصاريح. وصدرت تصاريح مماثلة لبضع مئات من الفلسطينيين من قطاع غزة. والأفراد الذين يعبرون الحواجز خضعوا للتفتيش مرتين أو ثلاث مرات على أيدي القوات الإسرائيلية.

خلال أيام الجمعة في شهر رمضان، تم إعفاء الرجال فوق سن 40 عاما، والفتيان دون 13 عاما، وجميع الإناث من شرط الحصول على تصاريح للوصول إلى القدس الشرقية، للسماح للمزيد من الفلسطينيين بالحضور إلى المسجد الأقصى لأداء الصلوات العاية.

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حاجز جيلو، فلسطينيون يصلون إلى القدس الشرقية لأداء صلاة الجمعة في رمضان، 3 تموز/يوليو

حملة بطاقة هوية الضفة الغربية الداخلون إلى القدس الشرقية خلال أيام الجمعة الأربعة في رمضان

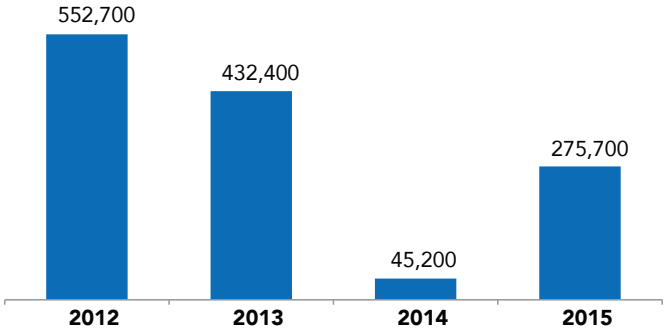

المصدر: مكتب الارتباط الإقليمي الإسرائيلي للقدس

قبل شهر رمضان، أفادت التقارير أن السلطات الإسرائيلية اقترحت على السلطة الفلسطينية أن يستقل الناس حافلات في المدن الفلسطينية ويسافرون مباشرة إلى المسجد الأقصى بحيث يفحص أفراد السلطة الفلسطينية هوياتهم وتصاريحهم قبل الصعود إلى الحافلة. لم يتم تنفيذ الاقتراح في نهاية المطاف بسبب رفض السلطة الفلسطينية القيام بعمليات التفتيش الأمنية التي طلبتها السلطات الإسرائيلية.

خلال هذه الفترة، خففت السلطات الإسرائيلية أيضا معايير إصدار التصاريح لحاملي هوية الضفة الغربية من أجل الوصول إلى القدس الشرقية وإسرائيل لغرض الزيارات الأسرية؛ وشمل ذلك رفع شرط «البطاقة الممغنطة». وصدرت أيضا عدة مئات من التصاريح الإضافية تسمح للفلسطينيين بالسفر عبر مطار بن غوريون في إسرائيل.

وبعد هجمات شنها الفلسطينيون في الجمعة الثالثة والرابعة من شهر رمضان، قلصت السلطات الإسرائيلية معيار السن للوصول إلى القدس الشرقية بدون تصريح (الرجال فوق 50 عاماً والنساء فوق 30 عاماً). وألغوا أيضا جميع التصاريح الصادرة لسكان غزة وبلدة سعير (سكانها 22,400) في الخليل، موطن مرتكب أحد الهجمات، وللمسافرين عبر مطار إسرائيل. وعلى الرغم من هذا، تم إصدار نحو 800 تصريح لسكان غزة لإحياء مراسم ليلة القدر في القدس الشرقية يوم 13 تموز/يوليو. أدى عدم الوضوح بشأن هذه التغييرات والنشر غير الكافي للمعلومات ذات الصلة إلى الارتباك، والاحتكاك مع القوات الإسرائيلية، وإعادة المئات من الناس عند الحواجز خلال آخر جمعتين من شهر رمضان.

أكثر من 275,000 حالة عبور تمت من خلال الحواجز الأربعة المعتمدة. وسُجل أعلى رقم، 120,000 في الجمعة الثانية، بينما تراوح العدد الكلي في الأيام الثلاثة الأخرى بين 50,000 و56,000. وبينما يمثل هذا العدد زيادة كبيرة بالمقارنة مع شهر رمضان 2014، فإن الأرقام أقل مما كانت عليه في عام 2012 وعام 2013. تميز رمضان 2014 بذروة التوتر بسبب الأعمال القتالية في غزة والعمليات العسكرية والاشتباكات في الضفة الغربية، إلى جانب القيود الحادة المفروضة على الوصول في القدس الشرقية.

وكذلك في شهر رمضان، فتحت السلطات الإسرائيلية طريقا يربط مدينة الخليل ببلدة بني نعيم المجاورة (سكانها 25,700)، والتي كانت مغلقة منذ عام 2000 بعد بدء الانتفاضة الثانية. وقلصت هذه العملية المسافة بين الموقعين إلى النصف تقريبا (من 20 كيلومتراً إلى 11 كيلومتراً)، وبالتالي سهلت الوصول إلى الخدمات وأماكن العمل، وقلصت من تكاليف النقل والخدمات اللوجستية لعشرات المحاجر ومصانع الحجر العاملة في المنطقة.

أدى عدم الوضوح بشأن هذه التغييرات في القيود المفروضة على الوصول إلى القدس الشرقية والنشر غير الكافي للمعلومات ذات الصلة إلى الارتباك، والاحتكاك مع القوات الإسرائيلية، وإعادة المئات من الناس عند الحواجز.

بعد عام ، الناجون في غزة يكافحون للتكيف مع الخسائر

علاء بلاطة: الناجي الوحيد من أسرته

بحلول تموز/يوليو، يمر عام واحد على اندلاع الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل. وكان لهذه الأعمال القتالية أثر مدمر على المدنيين في قطاع غزة، بما في ذلك عدد غير مسبوق من الضحايا المدنيين والمنازل المدمرة. وثمة جانب مؤلم بشكل خاص لهذا الصراع وهو العدد الكبير من الأسر التي لحقت بها وفيات متعددة: تشير المعلومات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ما مجموعه 142 أسرة فلسطينية، قتل ثلاثة أو أكثر من أفرادها في نفس الحادث لما مجموعه 742 حالة وفاة. وبعد مرور عام واحد، لا يزال غالبية الناس في قطاع غزة يكافحون للتكيف مع الخسائر الهائلة التي تكبدوها ويحاولون إعادة بناء حياتهم.

حالة منزل أسرة بلاطة، مخيم جباليا للاجئين[7]

بعد بداية الأعمال القتالية بفترة قصيرة، انتقل نعيم نسمي بلاطة، البالغ من العمر 45 عاماً، مع أسرته إلى منزل شقيقه، عبد الكريم، والذي كان مبني من الخرسانة بدلاً من الإسبست، واعتبر أكثر أمنا. في 29 تموز/يوليو، ضربت القوات الجوية الإسرائيلية منزل عبد الكريم بعدة صواريخ،

أثارت الضربات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت المباني السكنية في قطاع غزة خلال الأعمال القتالية في عام 2014، والتي فحصتها اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، مخاوف بشأن الانتهاكات المحتملة لمبادىء التمييز، أو التناسب أو الحذر في الهجوم.

ممارسات استهداف المباني السكنية

في 15 حزيران/يونيو، نشرت اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، التي عينها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي في صراع صيف عام 2014 تقريرها.[8] إحدى الممارسات التي تمت معالجتها هي استهداف الممتلكات السكنية الفلسطينية، كما يتضح من حالة أسرة بلاطة.[9]

حققت اللجنة في 15 حالة لضربات جوية استهدفت المباني السكنية قتل فيها ما مجموعه 216 شخصاً، بينهم 115 طفلاً و 50 امرأة. وتشير حقيقة أنه تم استخدام أسلحة موجهة بدقة في جميع هذه الحالات، وفقا للجنة، إلى أنها كانت موجهة ضد أهداف محددة، وأسفرت عن تدمير كلي أو جزئي لأبنية بكاملها. وقعت العديد من الحوادث في المساء أو عند الفجر، عندما تتجمع الأسر لتناول وجبة الإفطار أو جبة السحور في شهر رمضان، أو في الليل عندما كان الناس نائمين. وزاد توقيت الهجمات من احتمال أن يكون الكثير من الناس، وفي كثير من الأحيان أسر بكاملها، في المنزل.

في تسع من الحالات الخمسة عشر التي تم فحصها، وجدت اللجنة دلائل على أهداف عسكرية محتملة في المنازل المتضررة أو بالقرب منها، وأن من المحتمل أن الأفراد الذي كانوا أو الذين قد يكونوا متواجدين في المبنى في الوقت الذي تعرض فيه للضرب، كانوا متواجدين عموماً بسبب صلاتهم المزعومة بالشرطة، أو بحماس أو بجماعة مسلحة. ولكن نظرا لانعدام التعاون من السلطات الإسرائيلية، لم تتمكن اللجنة من تحديد الدافع الحقيقي لهذه الهجمات. وفي ست حالات أخرى، وجدت اللجنة معلومات قليلة متاحة أو لم تجد أية معلومات يمكن أن تفسر الدافع وراء الهجوم. وأثارت جميع الحالات التي تم فحصها مخاوف بشأن انتهاكات محتملة لمبادئ التمييز، أو التناسب أو الحذر في الهجوم.

وقد بررت حكومة إسرائيل مشروعية هذه الممارسة مدعية أنه «في بعض الحالات، هاجم الجيش الإسرائيلي – بعد اتخاذ جميع الاحتياطات المناسبة وإجراء تقييمات التناسب - أهدافا عسكرية كانت تقع ضمن المباني السكنية».[10] ويتضح ذلك من إحدى الغارات الجوية المماثلة التي جرت في يوم 8 تموز/يوليو، حيث تم الهجوم على منزل قائد عسكري لفصيل مسلح بعد أن وجد الجيش الإسرائيلي أن «الموقع كان يستخدم كموقع للتخطيط للعمليات ولأنه كان قد تم تخزين كميات كبيرة من الأسلحة هناك وخصص لهجمات ضد المواطنين الإسرائيليين».[11]

تلبية احتياجات الأطفال النفسية الاجتماعية [12]

خلال الأعمال القتالية، ركزت منظمات حماية الطفل على تقديم المساعدات النفسية الاجتماعية العاجلة للأطفال والأسر المنكوبة. وبعد وقف إطلاق النار، تحول التركيز إلى التدخلات النفسية الاجتماعية الأكثر تركيزاً وتنظيماً لمعالجة مستويات ضخمة من الأعراض المرتبطة بالتوتر بين الأطفال. وشمل هذا نظام إحالة متكامل للأطفال والأسر الضعيفة، وتدريب مدراء الحالة الذين يتابعون حالة الأطفال المعرضين للخطر. وبين تموز/يوليو 2014 وتموز/يوليو 2015، خدم أعضاء حماية الطفل والمجموعات العاملة في الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أكثر من 138,000 طفل من خلال التدخلات النفسية الاجتماعية، ما يقرب من 134,000 بالتوعية ضد مخلفات الحرب من القنابل التي لم تنفجر، و171,000 طفل من خلال تدخلات أخرى لحماية الطفل شملت التفاعل الوظيفي للطفل، وإدارة الحالة وتعليم مهارات الحياة. بعد مرور سنة واحدة على الأحداث، يُقدر أن هناك أكثر من 300,000 طفل في قطاع غزة لا يزالون بحاجة إلى الدعم النفسي الاجتماعي.

وعلى الأرجح ذخائر موجهة ودقيقة، مما يشير إلى أن المنزل قد تم استهدافه مباشرة. قتل أحد عشر من أفراد الأسرة وأُصيب 41 آخرون من المدنيين بجروح، بينهم 17 طفلاً وخمس نساء.

ذكر الناجون أن الأسرة قد انتهت لتوها من تناول وجبة طويلة في اليوم الثاني للاحتفال بعيد الفطر، ومعظم أفراد الأسرة كانوا يأخذون قيلولة في وقت الهجوم. وأشارت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق إلى أنه، فيما يتعلق بالحالة، لم تتلق اللجنة أية معلومات توحي بأنه كان هناك هدف عسكري في المنزل، وحتى اليوم، لم يصدر الجيش الإسرائيلي أية بيانات متعلقة بالحادث. ويبدو أنه لم يصدر أي تحذير.[13]

نعيم وزوجته سها، البالغة من العمر 42 عاماً، وبناته الست قتلوا على الفور. وتوفي ابنهما البالغ من العمر ثماني سنوات وهو في طريقه إلى المستشفى. كما قتل ابن إحدى البنات البالغ من العمر سنة واحدة وابن عبد الكريم. وكان علاء البالغ من العمر ثمانية عشر عاما، والذي كان خارج المنزل في وقت الهجوم، هو الناجي الوحيد من أفراد الأسرة.

تم الوصول إلى أكثر من 138,000 طفل في غزة بالتدخلات النفسية الاجتماعية. ونظراً لحقيقة أن علاء بلاطة يزيد عمره عن 18 عاماً، لم يتلق أي مساعدة من هذا القبيل.

التكيف مع الخسائر

وبعد عام، يروي عم علاء، جميل بلاطة، الأحداث المأساوية والعام الذي مضى منذ أن قتلت غارة جوية أخيه وأسرة أخيه. يعمل جميل سائقا لدى المجلس الثقافي البريطاني، وأصر على سرد القصة باللغة الإنجليزية حتى لا يفهم علاء ويكون بمنأى عن أن تستعيد ذاكرته والخسائر، ويبقى مركزا على المستقبل.

علاء وجميل بلاطة، مخيم جباليا للاجئين، تموز/يوليو 2015

يتذكر جميل كيف انتقل علاء مع عم آخر له بعد وقف إطلاق النار مباشرة، ومكث لمدة ثلاثة أشهر قبل أن ينتقل إلى بيت جميل، حيث شعر بارتياح أكبر مع أبناء عمه الذين الأقرب إليه عمراً . أنهى علاء دراسته الثانوية، قبل الحرب بفترة قليلة، وأراد والده له أن ينجح في دراسته، وكان علاء

التحقيقات الإسرائيلية [14]

في أعقاب الأعمال القتالية في عام 2014، أنشأ الجيش الإسرائيلي آلية لتقييمات تقصي الحقائق من أجل فحص «الحوادث الاستثنائية» التي وقعت أثناء العملية العسكرية في غزة، وبناء على النتائج يتخذ النائب العسكري العام قراراً بشأن إجراءات المتابعة. ووفقا لمعلومات إسرائيلية رسمية تم نشرها في تموز/يوليو 2015، تلقّت لجنة وآلية تقييم تقصي الحقائق ادعاءات متعلقة بـ 190 حالة، تم فحص 105 حالات منها وتم تقديم نتائجها للنائب العسكري العام. وبعد المراجعة قرر الأخير إغلاق 19 من هذه الحالات دون فتح تحقيق جنائي فيها، وأحال 7 حالات إلى التحقيقات. وفي 15 حالة أخرى، حيث أشار الادعاء الأولي إلى شبهة معقولة لسوء سلوك جنائي، أمر النائب العسكري العام بفتح تحقيقات جنائية فيها دون الحاجة إلى فحص مسبق من لجنة وآلية تقييم تقصي الحقائق. تم الانتهاء من التحقيق في إحدى هذه الحالات وتمت إدانة ثلاثة جنود مشتبه بهم بسرقة 2,420 شيقل من أسرة فلسطينية. التقرير الذي نشره النائب العسكري العام مؤخرا لا يحتوي أية معلومات بشأن حالة أسرة بلاطة.

مصمما على رفع علاماته ليتمكن من الذهاب مباشرة إلى الجامعة. وفي العام المنصرم، سجلفي برنامجين للدراسة ، لكنه لم ينجح في إتمامهما. ويخطط علاء للتسجيل في الجامعة في أيلول/ سبتمبر ليحصل على الدبلوم الذي سيمكنه فيما بعد من مواصلة الدراسة لدرجة البكالوريوس في حال كانت علاماته مرتفعة بما يكفي. حصلت الأسرة مؤخرا على مبلغ 5,000 دولار لكل فرد قتل في الحادثة، مقدمة من لجنة تمولها الإمارات العربية المتحدة، لدعم الناجين. وبعيدا عن هذه الدفعات وتوزيع الغذاء المنتظم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، عبّر جميل عن أسفه «لعدم تلقي علاء الدعم النفسي، والذي لم نتلقاه نحن أيضا». والسبب في ذلك هو ترتيب الأولويات للأطفال من الوكالات المتخصصة في التدخلات النفسية (انظر الإطار أعلاه). وبعد هذه المقابلة، تمت إحالة حالة علاء إلى قسم الخدمات النفسية الاجتماعية التابع للأنروا من أجل المزيد من المتابعة.

مباراة كرة قدم في ذكرى نعيم بلاطة، جباليا

وبمساعدة عمه، يقوم علاء الآن بإعادة بناء بيت أسرته، ويستبدل الإسبست بالإسمنت - وهو ما دفع الأسرة إلى مغادرة بيتها بحثا عن مكان أكثر أمانا قبل عام واحد. خطب علاء فتاة عمرها 16 عاماً من مخيم جباليا، وسيتزوج الشابان هذا العام، إنهما يأملان بإنهاء أعمال البناء في بيتهما الشهر المقبل، حتى يستطيع علاء وعروسه أن يبدءا بداية جديدة هناك. قال علاء بابتسامة خجولة حين سئل عن آماله في المستقبل: «إنني أتطلع إلى الزواج».

وبالنسبة لأعمام علاء وأبناء أعمامه فإنهم يأملون بالحصول على فرص عمل. قال عمه جميل: «الوضع هنا مستحيل، تخرج أحد أبنائي من الجامعة كممرض في عام 2007 ولا يزال بدون وظيفة. وابني الآخر تخرج في عام 2008

قال علاء بابتسامة خجولة حين سئل عن آماله في المستقبل: «إنني أتطلع إلى الزواج».

بتخصص تكنولوجيا المعلومات وهو أيضا بدون وظيفة. وابني الأكبر يحمل درجة الماجستير ويعمل معلما للغة العربية. وهو موظف مدني يعمل في مدرسة حكومية وهو الوحيد الذي لديه وظيفة. نأمل أن يتحسن الوضع وأن يستطيع علاء أن يجد وظيفة في المستقبل ويعيش حياة كريمة».

يمضي علاء معظم أوقاته حاليا مع أصدقائه ومع أبناء عمومته، وخلال شهر رمضان، تم تنظيم سلسلة من مباريات كرة القدم في المخيم، حيث ارتدى اللاعبون قمصانا تحمل اسم نعيم في ذكرى والد علاء.

مواجهة انعدام الأمن الغذائي لدى الرعاة البدو في المنطقة (ج) في الضفة الغربية

تمكن المساعدات الغذائية المجتمعات من تجنب آليات التكيف السلبية

منذ عام 2009، قدم برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) مساعدات غذائية منتظمة لأكثر من 30,000 من البدو ورعاة الماشية الآخرين الذين يعيشون في 183 منطقة سكنية في أنحاء المنطقة (ج) من الضفة الغربية.[15]

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذا القسم بشأن برنامج المساعدات الغذائية من برنامج الأغذية العالمي والأونروا

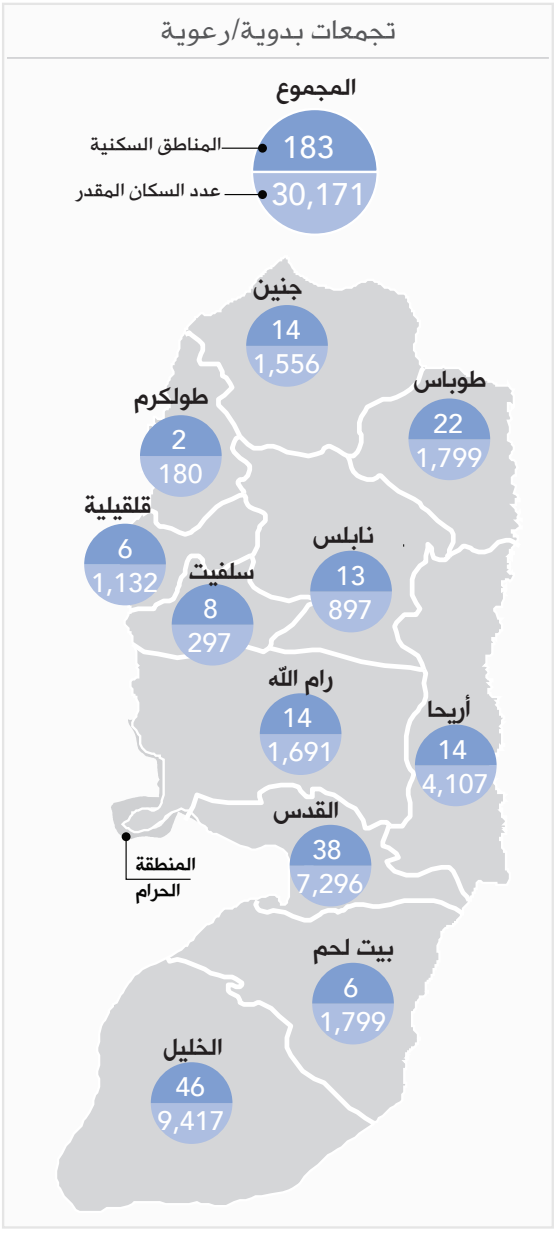

المستفيدون من بين الفلسطينيين الأكثر فقراً وضعفاً، مع بعض المجتمعات المعرضة لخطر التهجير القسري. يهدف البرنامج إلى تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية لهم ويساهم أيضا في بناء قدرة المجتمع على الصمود.

يتم توزيع الأغذية كل ثلاثة أشهر: برنامج الأغذية العالمي مسؤول عن شراء الأغذية أما الأنروا فهي مسؤولة عن توفير المساعدات اللوجستية. تشمل الحزم الغذائية مواد غذائية مثل دقيق القمح المدعّم والزيت النباتي والحمص والعدس. وتراقب كلا الوكالتين معاً البرنامج الذي هو جزء من خطة الاستجابة الاستراتيجية للأرض الفلسطينية المحتلة من خلال قطاع الأمن الغذائي، وتعدان تقارير بشأنه.[16] أصبح من الممكن تنفيذ هذا البرنامج في عامي 2014 و2015 بفضل عدد من المانحين وبدعم كندا، واليابان، وبلجيكا وسويسرا.

الممارسات المختلفة التي تؤثر على المجتمعات البدوية والرعوية الأخرى في المنطقة (ج) أوجدت بيئة قسرية تقوض الأمن الغذائي وتعمل «كعامل طرد».

مجتمعات تواجه خطر التهجير القسري

أوجدت الممارسات الإسرائيلية المتعددة التي تؤثر على المجتمعات البدوية والرعوية في المنطقة (ج) بيئة قسرية تقوّض الأمن

مساعدة مجتمع خان الأحمر البدوي

خان الأحمر هو أحد المجتمعات البدوية الواقعة على طول الطريق السريع ما بين القدس وأريحا، وهو يواجه خطر التهجير القسري. المساعدات الغذائية التي تقدمها وكالة الأنروا وبرنامج الأغذية العالمي تساعد السكان في توفير مصادر لشراء الخضروات. قالت مها، وهي امرأة عمرها 34 عاماً تعيش في هذا التجمع: «لا نستطيع إنتاج ما يكفي من الخضروات لأنفسنا، لذا نشتريها من بائع محلي يأتي إلى القرية مرة في الأسبوع». تستخدم مها دقيق القمح المدعّم الذي تحصل عليه من خلال برنامج الأغذية العالمي لعمل «الشراك»، وهو خبز رقيق مسطح يخبز على مقلى كبير يعرف باسم «صاج». وأضافت قائلة «نستخدم أيضا حبوب الحمّص لعمل الحمص والعدس لعمل الحساء».

الغذائي وتعمل «كعامل طرد». وتشمل هذه الممارسات القيود على الوصول إلى مناطق الرعي والأسواق؛ والمنع من الوصول إلى البنية التحتية الأساسية؛ ورفض طلبات تراخيص البناء؛ وهدم أو التهديد بهدم المنازل، والمدارس وحظائر الحيوانات. في النصف الأول من عام 2015 هدمت السلطات الإسرائيلية 159 مبنى في 15 مجتمعاً بدوياً في المنطقة (ج) على أساس عدم وجود تراخيص بناء؛ وشكّلت علميات الهدم هذه حوالي الثلثين من جميع عمليات الهدم في المنطقة (ج) خلال هذه الفترة.[17]

هنالك حوالي 7,000 بدوي يعيشون في 46 منطقة سكنية على تلال القدس الشرقية وفي وسط الضفة الغربية يواجهون خطر التهجير القسري بسبب خطة «إعادة التوطين» التي قدمتها السلطات الإسرائيلية.[18] وبررت السلطات الإسرائيلية هذه الخطة على أساس أن هؤلاء السكان يفتقدون لسندات ملكية هذه الأراضي، وستحسن عملية إعادة التوطين مستوى معيشة السكان. وفي هذه الأثناء، عارض السكان هذه الخطة بقوة، ويصرون على حقهم في العودة إلى بيوتهم الأصلية وأراضيهم في جنوب إسرائيل. وطالبوا بالحماية والمساعدة في مواقعهم الحالية، بما في ذلك تنظيم كافي وتراخيص بناء لبيوتهم ومصادر كسب عيشهم.

بررت السلطات الإسرائيلية هذه الخطة على أساس أن هؤلاء السكان يفتقدون لسندات ملكية هذه الأراضي، وستحسن عملية إعادة التوطين مستوى معيشة السكان

في أوائل تموز/يوليو 2015، تلقى أحد المجتمعات المتضررة، وهو تجمع «أبو نوار» البدوي، أوامر هدم وأوامر وقف العمل، وتستهدف الأوامر العشرات من المباني السكنية والمعيشية. وفي زيارة إلى المجتمع، أبلغ مسؤولون إسرائيليون السكان بإخلاء منازلهم مع نهاية عيد الفطر والانتقال إلى موقع التوطين في الجبل قبل أعمال الهدم الوشيكة.

صورة بواسطة برنامج الأغذية العالمي/كولن كامبشوير

محمد، ابن عزيز (ست سنوات)، يقف بالقرب من بستان الخضار الصغير الخاص بهم في أم الخير، حزيران/يونيو 2015.

يواجه البدو ومربو الماشية في عشرات المجتمعات جنوبي الخليل بيئة قسرية تولّد تهديدات بالتهجير. في تموز/يوليو، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن عمليات هدم وشيكة لجزء من مجتمع سوسيا بذريعة عدم وجود تراخيص بناء.[19] ولكن، في أعقاب المخاوف التي أثارتها عدة دول أعضاء وأطراف أخرى معنية ، لم يتم تنفيذ عمليات الهدم والتهجير القسري إلى الآن.

مجتمع ثانٍ يدعى، أم الخير، (26 أسرة)، يواجه تحديات مستمرة في الوصول إلى المياه، بالإضافة إلى ذلك، البناء داخل المجتمع محظور بسبب عدم وجود مخطط تنظيمي، وتصبح سبل العيش المعتمدة على المراعي والزراعة غير متاحة متزايدة. وأدت هذه الظروف إلى تقويض الوصول إلى كميات كافية وذات جودة من المواد الغذائية.

عزيز، مهندس عمره 29 عاماً من أم الخير، قال إنه بدأ ببيع ماشيته قبل سنوات قليلة من أجل البقاء، وقال عزيز، «قبل 30 عاماً كانت أم الخير واحدة من أغنى المجتمعات البدوية في المنطقة. كان لدينا قطيع من 1,600 رأس من الأغنام، بينما الآن بقي لدينا فقط 200 رأس». مكّنت المساعدات الغذائية عزيز من تجنّب اللجوء إلى استراتيجيات تكيف قاسية. «وبفضل الحصص الغذائية لم أعد مضطرا لبيع ماشيتي بعد الآن لإطعام أولادي».

> *قبل ثلاثين عاما كانت أم الخير أغنى المجتمعات البدوية في المنطقة. كان لدينا قطيع من 1,600 رأس من الأغنام، والآن بقي لدينا فقط 200 رأس.*

وحول تطلعاته المستقبلية، يقول عزيز «آمل أن يتم إلغاء أمر هدم بيتي، وأريد إصلاح سطح وجدران بيتي لأجعله قابلا للسكن بشكل أفضل، خاصة في فصل الشتاء البارد. ولمساعدتنا في تدبر ذلك، أود أن أقيم مشاريع صغيرة مثل تربية النحل وربما زراعة بساتين أكبر من الخضروات».

صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع يقدم 2,5 مليون دولار أمريكي لدعم الاستجابة الإنسانية الضرورية

خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015 للأرض الفلسطينية المحتلة تم تمويلها بنسبة 42,9٪

في حزيران/يونيو أطلق صندوق الإغاثة الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة المجمع أول نداءً لتقديم مقترحات لتغطية المشاريع الإنسانية غير الممولة المشمولة في خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015. وعموماً، تم تقديم ما مجموعه 36 مقترحاً، منها 26 مقترحاً أوصت بها المجموعات ذات العلاقة، و11 مقترحاً وافق عليها أخيراً مجلس الإدارة في صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع بما مجموعه 2,5 مليون دولار أمريكي. والمشاريع المختارة ستنفذها أربع منظمات غير حكومية محلية وسبع منظمات غير حكومية دولية (أربع منها بالشراكة مع منظمات محلية)، وتعالج احتياجات ملحة في مجالات التعليم، والأمن الغذائي، والصحة والتغذية، والحماية، والمأوى والمياه والصرف الصحي. ثلاثة من هذه المشاريع سيتم تنفيذها في قطاع غزة وتسعة في الضفة الغربية.

صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع يوفر 2,5 مليون دولار أمريكي لدعم الاستجابات الإنسانية الضرورية

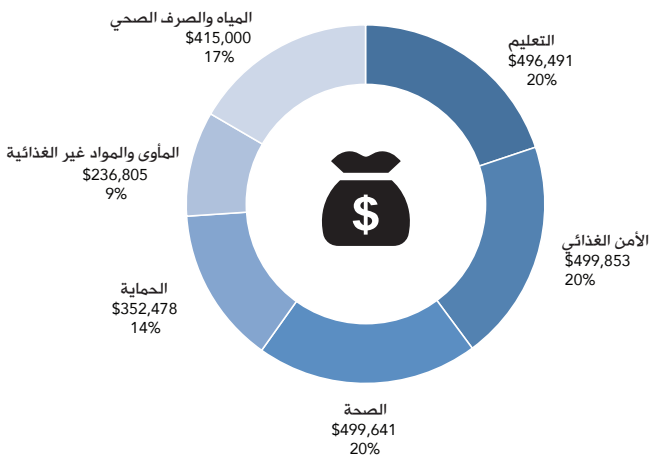

إن صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع الذي أنشيء في بداية العام الحالي هو خليفة لصندوق الاستجابة للطوارئ الذي تم تفعيله عام 2007 المجمع بهدف تقديم التمويل السريع لحالات الطوارئ

المفاجئة. وبالإضافة إلى الحفاظ على الدور الأصلي لصندوق الاستجابة في حالة الطوارئ من خلال احتياطي بمبلغ أربعة ملايين دولار أمريكي على الأقل، سيدعم صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع مشاريع ذات أولوية قصوى مشمولة في خطة الاستجابة الاستراتيجية، لكنها ليست ممولة من المانحين بشكل مباشر. يمكن لكل مشروع مقترح أن يحصل على 250 ألف دولار أمريكي. المشاريع المؤهلة للحصول على التمويل هي المشاريع التي تلبي المعايير التي حددتها مجموعة التنسيق المشترك وصادق عليها مجلس الصندوق الاستشاري. سيمكن صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع المعاد تنظيمه منسق الشؤون الإنسانية من استهداف أكثر الحاجات الإنسانية إلحاحا وتمويل الفجوات بفعالية أكبر.[20]

يدعم صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع المعاد تنظيمه مشاريع ذات أولوية قصوى مشمولة في خطة الاستجابة الإستراتيجية لكن لا يمولها المانحون مباشرة، وذلك بمبلغ يصل إلى 250,000 دولار أمريكي لكل مشروع.

حصلت خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015 على 303 ملايين دولار أمريكي أو 42,9٪ من مجمل الطلبات (705 ملايين دولار أمريكي). والتمويل للمشاريع التي اعتبرت ذات أولوية قصوى لا يزال أقل ويقف عند 29 بالمائة فقط. تعتمد إمكانية أن يطلق صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع دعوة ثانية لتقديم مقترحات خلال العام 2015 لتغطية هذه الفجوات على توفر التمويل، والذي يتم حالياً السعي له على وجه السرعة.

بمساهمة قدرها 2,8 مليون دولار أمريكي، تكون بلجيكيا هي آخر إضافة لمجموعة مكونة من تسعة مانحين يساهمون في صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع ولجزء من مجلس الصندوق الاستشاري. وتلقى الصندوق، حتى الآن في عام 2015، مساهمات من بلجيكيا، وألمانيا، والسويد، والنرويج، وإيرلندا وسويسرا.

المشاريع التي سيمولها صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع

القطاع	منظمات غير حكومية	منظمات غير حكومية	المجموع	عدد المشاريع
التعليم	$247,491	$24,9000	$496,491	2
الأمن الغذائي	$249952	$249,631	$499,853	2
الصحة	$250,000	$249,641	$499,641	2
الحماية	$243,953	$108,525	$352,478	2
المأوى والمواد غير الغذائية	$236,805	0	$236,805	1
المياه والصرف الصحي	$415,000	0	$415,000	2
المجموع	$1,643,202	$856,797	$ 2,500,000	11

الهوامش

1. تشمل الإصابات الأشخاص الذين تعرضوا للضرب أثناء حوادث العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين تلقوا العلاج الطبي سواء في العيادة / أو في المستشفى، أو في الموقع على يد المسعفين. وتشمل الأشخاص الذين عولجوا من صعوبات في التنفس بسبب الغاز المسيل للدموع، لكن تستثني الصدمة النفسية.
2. في 21 حزيران / يونيو في القدس الشرقية، قام شاب فلسطيني يبلغ من العمر 18 عاماً من سعير (الخليل) بطعن شرطي حرس حدود إسرائيلي وأصابه بجراح خطرة، ونتيجة لذلك أطلق عليه الشرطي النار وأصيب المعتدي. وفي 29 حزيران / يونيو، طعنت امرأة فلسطينية وجرحت شرطي حرس حدود إسرائيلياً يعمل على حاجز جيلو الذي يتحكم في وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية من جنوب الضفة الغربية. واعتقلت المرأة الفلسطينية.
3. متاح على الرابط: http://www.btselem.org/press_releases/20150712_killing_of_muhammad_ali_qusbah
4. انظر وكالة الأمن الإسرائيلي، ملخص شهري (قضايا مختلفة)، متاح على الرابط: https://www.shabak.gov.il/english/Pages/homepage.aspx
5. انظر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 28/80، آذار / مارس 2015، الفقرات 18-15.
6. تقرير النتائج المفصلة للجنة المستقلة لتقصي الحقائق التي جرى تشكيلها بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان S-21/1، ملخص، الفقرة 71.
7. تم استخراج التفاصيل حول هذا الحادث من تقرير صادر عن اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، الفقرات 152-145.
8. تقرير النتائج المفصلة للجنة المستقلة لتقصي الحقائق المشكلة عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان S-21/1 (والتي تعرف فيما بعد بـ: لجنة تقصي الحقائق).
9. لجنة تقصي الحقائق، ملخص، الفقرات 45-35.
10. حكومة إسرائيل، حرب غزة في عام 2014: وقائع وجوانب قانونية، الفقرة 276. ماتح على الرابط: http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/IsraelGaza2014/Pages/2014-Gaza-Conflict-Factual-and-Legal-Aspects.aspx
11. المصدر نفسه
21. المعلومات قدمها الفريق العامل في حماية الطفل الذي تقوده منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).
31. لجنة تقصي الحقائق، تقرير كامل، الفقرة 152.
14. قرارات النائب العسكري العام في الجيش الإسرائيلي المتعلقة بالأحداث الاستثنائية التي حدثت خلال عملية «الجرف الصامد» بحسب الادعاءات - تقرير رقم 4، 11 حزيران / يونيو 2014، متاحة على الرابط: http://www.law.idf.il/163-7353-en/Patzar.aspx
15. قُدِّرَ عدد السكان والمناطق السكنية في مشروع تشخيص حالة الضعف الذي أُجري في عام 2013. لمزيد من المعلومات انظر: http://www.ochaopt.org/vpp.aspx
16. لمزيد من المعلومات حول خطة الاستجابة الاستراتيجية، انظر: http://www.ochaopt.org/srp2015/
17. قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول الهدم.
18. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المجتمعات البدوية تواجه خطر التهجير القسري، أيلول / سبتمبر 2014.
19. لمزيد من المعلومات الأساسية انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سوسيا: مجتمع يواجه خطراً وشيكاً للتهجير القسري، حزيران / يونيو 2015.
20. لمزيد من المعلومات حول صندوق المجمع الإنساني، بما في ذلك معلومات عن كيفية المساهمة، يرجى الاتصال بمدير صندوق المجمع الإنساني سعد عبد الحق (abdel-haq@un.org).

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_07_30_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.